




## السياسة العامة لأمن المعلومات

في إطار اعتماد وزارة المالية على المعلومات الالكترونية وتبادل المعلومات عبر قنوات الاتصال الالكترونية وفي ظل عالم يتمتع بيئة أعمال مترابطة ومتسارعة الخطى مما يزيد حجم التهديدات والمخاطر على المعلومات كان لزاماً علينا حمايتها والحفاظة على البنية التحتية والأصول المعلوماتية والتقنيات المستخدمة وتقليل آثار المخاطر .

ونحن إذ نعمل على التوازن بين تحسين خدماتنا المعلوماتية وتأمين هذه المعلومات فإننا نتبنى دعم بناء وتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات ليضمن سريتها وسلامة محتواها واستمرارية إتاحتها للمخولين اعتماداً على معايير دقيقة لإدارة وتقييم المخاطر وحماية المعلومات لتكون جزءاً أساسياً ضمن العمليات التشغيلية مع الالتزام بالدعم التقني والمادي والمعرفي والبحث على متابعة التطورات العالمية في هذا المجال وتحديث عملياتنا وإجراءاتنا لتتوافق معها من أجل توفير بيئة عمل آمنة تتسم بالثقة والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية والتعاقدية ، لذا نسعى حثيثاً على تبني سياسات حاكمة تتولاها بالمراجعة الدورية والتحسين المستمر لتحقيق أهداف وضوابط النظام وتحسين الأداء .

وفي هذا الإطار نشدد على ضرورة التزام جميع الموظفين والمتعاملين ومستخدمي الطرف الثالث بتنفيذ سياسات أمن المعلومات بدقة وحزم وسوف يتعرض كل منتهك لها - بما يعرض مصالح الوزارة للخطر والتهديد - بأشد العقوبات الإدارية مع التزامنا ببذل كل الإمكانيات لتدريب وتوعية الأفراد على نظام إدارة أمن المعلومات ومسؤولياتهم تجاه تحقيقه وزيادة فرص نجاحه .

فليشارك الجميع في المحافظة على أمن المعلومات بحب وتفان واتساءم ولنجعله في طليعة أولوياتنا لنؤكد تميزنا ومكاتبنا الرائدة التي تعودنا عليها .

  
يونس حاجي الخومري

وكيل الوزارة

رقم السياسة : س 7  
الإصدار : الأول

تاريخ الإصدار : ٢٠١١/٩/١ - ٣٦  
دورية المراجعة : سنوية